

## على الخلاف

## ولّى زمن «الثورات الأرثوذكسيّة»: الإكليروس



حيث كان جميع المؤمنين معاً، وكان كل شيء بينهم مشتركاً.

فتيل انفجار أم تكريس واقع!

الجديد الذي طرأ على هذا النقاش الذي يمكن إيجاد طرفيه في كل مناطق الانتشار الأرثوذكسي، هو نشر رئاسة مجلس الوزراء في العدد 40 من الجريدة الرسمية بتاريخ 2009/8/27 ثلاثة قوانين تنظم عمل بطريركية أنطاكية الأرثوذكسية (1- النظام الأساسي للبطريركية. 2- النظام الداخلي للبطريركية 3- نظام المجالس في البطريركية). هذه القرارات تعزز صلاحيات الإكليروس في إدارة شؤون الطائفة على حساب العلمانيين، سواء في تقرير مصيرهم إدارياً واجتماعياً واقتصادياً، أو في مراقبة ومحاسبة المسؤولين عن إدارة شؤون الطائفة. والامثلة هنا كثيرة؛ فقد منع القانون القديم راعي الأبرشية من أن «يقرض أو يستقرض أو يستبدل أو يرهن أو يبيع أو يجز أو يوجد حقاً عينياً في أوقاف الأبرشية والمؤسسات فيها، إلا بعد تصديق اللجنة التنفيذية للمجلس الملي العام». أما القانون الجديد، فيسمح للمطران بكل ذلك شرط حصوله بناءً على اقتراح المجلس الملي وموافقة البطريرك. ويعطي القانون الجديد للمطران صلاحية تأجير أوقاف الأبرشية ومؤسساتها.

اللافت هنا أن القرارات التي يدعمها بطريرك الأرثوذكس أنطاكية الرابع هزيم مررتها حكومة الرئيس فؤاد السنيورة - صديقة المطران الياس عودة - في حضور وزير الإعلام طارق متري، موافقاً متنسماً كالعادة، في وقت كان فيه الأخير، لسنوات طويلة، يبرز نفسه كأحد أبرز المدافعين عن مبدأ تعزيز حقوق العلمانيين وحضورهم في إدارة الكنيسة. ويتذكر أحد الناشطين الأرثوذكس في هذا السياق كيف كان متري يشارك في معظم المؤتمرات المعارضة على تعديل النظام الأساسي للبطريركية، فيدخل ويجمع الملاحظات باعتراضات العلمانيين ويرتب الملفات. وعلى طريقة متري، لم يعترض نائب رئيس الحكومة السابق عصام أبو جمرة على هذه القرارات أو يعارضها رغم مجاهرته بخوض معركة الدفاع عن حقوق الأرثوذكس. علماً بأن «الأخبار» راجعت عدة وزراء في الحكومة السابقة لتسأل عن طبيعة الحوار الذي جرى في جلسة مجلس الوزراء قبيل نشر القوانين في الجريدة الرسمية، فنفي هؤلاء حصول أي نقاش بشأن هذه القرارات أو تدقيق من أحد الوزراء في مضمونها.

## 38 سنة في الأدرج

الجدير ذكره أن اثنين من القوانين الجديدة الثلاثة أقرهما «المجمع البطريركي المقدس» الذي عقد برئاسة البطريرك الياس الرابع في دير سيدة صيدنايا البطريركي في 22 حزيران عام 1972. أما الثالث فأقره المجمع الأنطاكي بتاريخ 1/28/1993. لكن وجود قدرة ضغط ومعارضة جديدة للعلمانيين في تلك المرحلة، حال دون إقرار هذه القوانين في مجلس النواب. ويشرح أحد المواقبين لتلك المرحلة (1972) أن «المجمع المقدس» كان يومها منقسماً، فاجتمع البطريرك الياس الرابع وفريق من المطارنة من دون العلمانيين في دير صيدنايا، ليلغوا القوانين النافذة الصادرة عام 1955 (إثر مؤتمر تمثلت فيه جميع أبرشيات الكرسي الأنطاكي)، وبنصوا قوانين جديدة ينتزعون فيها حقوق العلمانيين (حلوا المجالس المليّة صاحبة القرار الوحيد في الأبرشية كما تنص القوانين وحلوا المجلس الملي العام الذي هو الهيئة التشريعية الوحيدة

غياب الفاعليات الأرثوذكسية الجديدة في دفاعها عن حقوق أبناء الطائفة في تقرير مصيرهم إلى جانب الإكليروس، دفع بالجبهة الأرثوذكسية إلى اللجوء وحيدة للقضاء لتطلب من مجلس شوري الدولة إبطال القرارات التي أقرتها حكومة الرئيس فؤاد السنيورة بشأن تنظيم البطريركية الأرثوذكسية، وفيها نقل للصلاحيات من كفة العلمانيين إلى كفة الإكليروس

حضور الأحزاب والقوى السياسية، ما جعل الالتفاف الشعبي حولهم كبيراً، ونبذ المجتمع المشككين في قدرات هؤلاء المطارنة. 2- انفراط عقد المجالس المليّة التي كان يفترض أن تخوض صراع البقاء وإثبات النفس في ظل سعي الإكليروس للهيمنة. 3- تبني بعض المطارنة خطاباً يرضي الجميع، ففي أول قداس إلهي أقامه المطران الياس عودة في أبرشيته، بتاريخ 13 نيسان 1980 في كنيسة مار نقولا، خاطب المصلين قائلاً: «لن تكون للمطران أبواب مغلقة. فهي داركم، ودار في خدمتكم بلا استثناء أحد. (...) أنا حاضر لاستقبال كل صاحب فكرة ومشروع أو كل ناقد فكرة ومشروع، إذ ليس عند الله محاباة وجوه. أمنيته أن تحقق ببساطة نموذج الكنيسة الأولى،

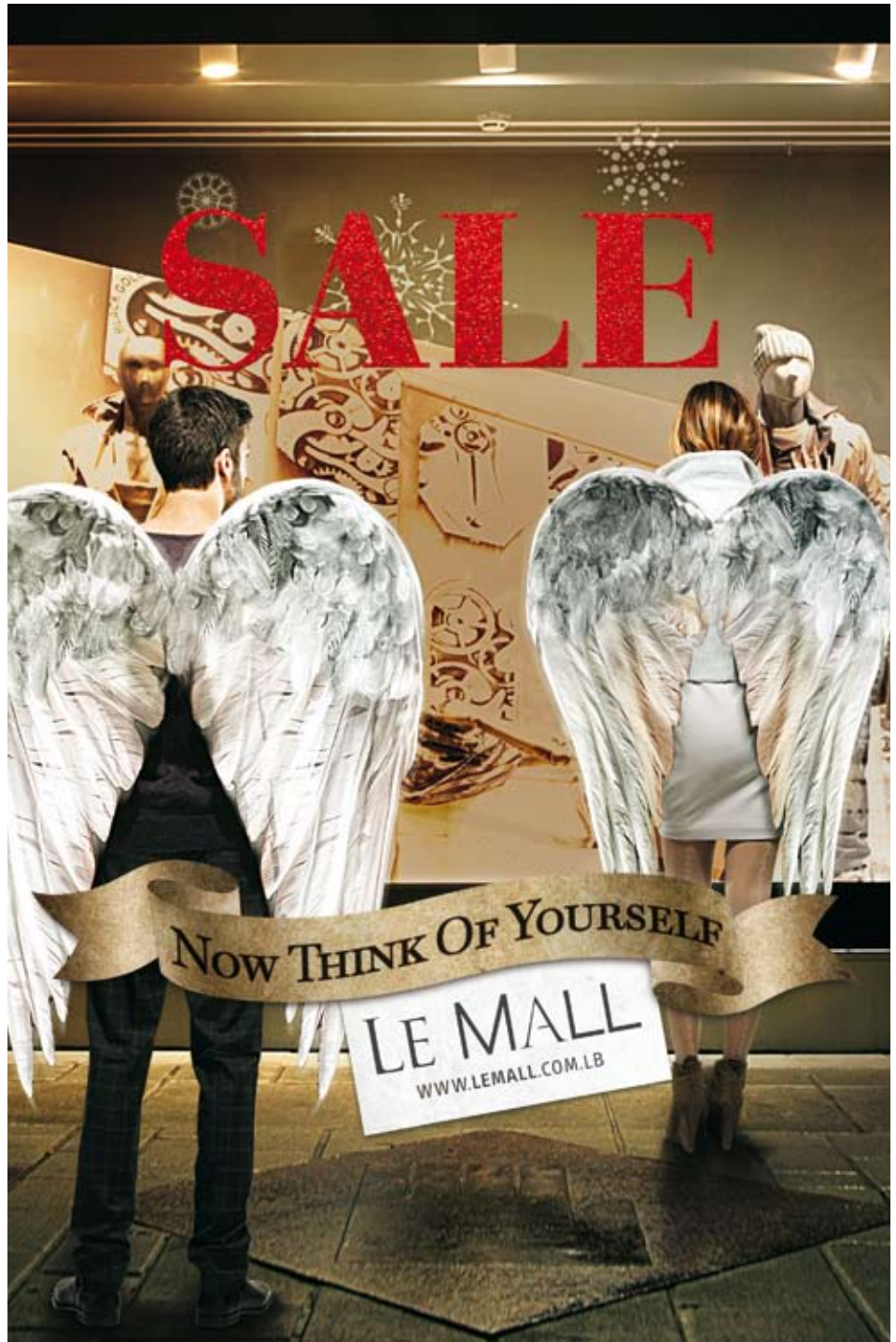
في اتخاذ القرارات التي تعني طائفهم، بما في ذلك إدارة الأوقاف والممتلكات والأموال، محررين أنفسهم في الوقت نفسه من أي مشاركة سابقة في القرار أو مراقبة وتدقيق لاحقين، باعتبارهم ممثلين لله على الأرض. والعلمانيون يريدون دوراً أكبر في إدارة المؤسسات، مشيرين إلى أن الكنيسة هي جماعة المؤمنين من إكليركين وعلمايين، وأن «فردية القرار في الكنيسة» هي أساس الخلاف القائم عقائدياً بين الكنيستين الأرثوذكسية والكاثوليكية. في السنوات القليلة الماضية، تراجعت حدة النقاش داخل الطائفة الأرثوذكسية بشأن دور كل من العلمانيين والإكليروس في إدارة شؤون الطائفة، وذلك لثلاثة أسباب:

1- محورية الدور السياسي والاجتماعي الذي أداه بعض المطارنة في ظل تراجع

## غسان سعود

لا تخلو طائفة دينية في لبنان من ذلك النقاش بشأن سلطات رجال الدين، والعلاقة بين الإكليروس والعلمانيين. في الطائفة الأرثوذكسية، مثل هذا النقاش دائماً مادة يومية لحوارات ومؤتمرات ولقاءات عصفت بالكنيسة، وذهبت بها عدة مرات إلى حد الانقسام. ورغم انحياز أجهزة الدولة الرسمية الدائم إلى الإكليروس ضد العلمانيين، وامتلاك الإكليروس مفاتيح المستشفيات والمدارس والمحاكم الروحية، وقدرتهم بالتالي على الضغط على العلمانيين، بقي هذا الصراع، وخصوصاً في الكنيسة الأرثوذكسية، حياً، تتجدد ملامحه كل بضع سنوات.

في المبدأ، يبدو الطرفان محقين: رجال الدين يريدون تعزيز صلاحياتهم والتفرد



في الكرسي الأنطاكي وصاحب القرار في ما يخص شؤون أبرشية دمشق التي يرأسها البطريرك، ليحضر كل السلطات في أيديهم (تشريع، تنفيذ وقضاء). ثم أصدروا، عام 1993، نظاماً جديداً للمجالس العلمانية، تحدّ كثيراً من صلاحياتها السابقة.

وفي إحدى المكتبات في الأشرية، يمكن إيجاد أرشيف نشرة «النديم - صوت الحق» الذي يمتلئ بمواقف قدامى السياسيين الأرثوذكس المواقبين لأبناء طائفتهم في رفض هذا القانون. فيرى النائب الراحل البير مخيبر بتاريخ 4 آذار 1973 أنه «لا يمكن أن تتعدّل أو تتحور أي قوانين من دون إرادة ومشاركة العلمانيين، وكل تعديل يجري خلافاً لهذه القاعدة يعتبر لاغياً وغير شرعي». ويؤكد الوزير فؤاد بطرس في عدد 22 نيسان 1973 من «النديم» أنه «لا تقاليد الكنيسة وتاريخها ولا الأصول المتبعة ولا الجو النفساني في المجتمع الأرثوذكسي ولا التطور الذي يعصف بالعالم، يتقبل خرق مبدأ المشاركة وإقصاء العلمانيين، هذا ليس بمعقول». من جهته، يجزم نائب رئيس مجلس النواب السابق منير أبو فاضل (النديم بتاريخ 2 حزيران 1973) بأنه «ليس للإكليروس سلطان على الشعب، لا ولن أعترف بأي إلغاء. الأرثوذكسية ليست دكتاتورية. لا طائفة أرثوذكسية من دون الشعب الذي هو مصدر كل تشريع في الطائفة».

ويحسم النقاش عند النائب الأرثوذكسي الطرابلسي الراحل موريس فاضل: «تعديل القوانين له أصول، والقانون الأساسي الصادر سنة 1955 ينص صراحة على كيفية تعديله، لذا يجب مراعاة الأصول في هذا التعديل لتكون كل شيء صادراً عن إرادة الطائفة مجتمعة إكليروساً وشعباً».

## هزيم أمام شوري الدولة

هذه المواقف لا يمكن إيجاد ما يشبهها